الإئتلاف اليمني للتعليم للجميع
Yemeni Coalition for Education for All

الائتلاف اليمني للتعليم للجميع

Yemeni Coalition for Education for All

صحيفة وقائع التعليم في اليمن

السياسات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتعليم في اليمن

2023

صحيفة وقائع التعليم في اليمن

السياسات الوطنية والإقليمية والدولية

المتعلقة بالتعليم في اليمن

الائتلاف اليمني للتعليم للجميع

اكتوبر 2023م

قـائـمة المحتـويـات

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	**3**
ملخص الورقة	4
المبحث الأول: الإطار العام للورقة	5
مقدمة الورقة.	5
مشكلة الورقة.	6
أهمية الورقة.	7
أهداف الورقة.	7
المبحث الثاني: وقائع التعليم في اليمن.	8
1- واقع التعليم في اليمن.	8
2- الخطة المحلية السياسة المحلية (ما هي خطة الدولة في دعم التعليم في اليمن).	12
3- الخطة الدولية السياسة الدولية (ما هي خطة الدول والمنظمات الداعمة في تمويل التعليم في اليمن).	15
4- الاحتياج الفعلي التقديري الذي تتطلبه اليمن لتمويل التعليم فيها.	17
5- الفجوة التمويلية للتعليم في اليمن.	19
المبحث الثالث: **حلول مقترحة لسدّ فجوة التمويل للتعليم في اليمن.**	21
قائمة المراجع.	26

ملخص الورقة

تناولت الورقة مشكلة واقع التعليم العام في اليمن والفجوة التمويلية للتعليم العام، وقد هدفت بشكل رئيسي الى التعرف على واقع التعليم العام في اليمن والوصول إلى حلول مقترحة لتمويل كافي للتعليم العام في اليمن.

وقد تم استخدام المنهج التحليلي؛ كونه الأنسب لهذه الورقة، وتم عرض وقائع التعليم العام في اليمن من خلال استعراض التعليم من جوانبه الأساسية وهي الطلاب ومعاناتهم والمعلمين والمنهج والمباني والمرافق المدرسية والكتب والمعامل والمستلزمات، وكذلك تم توضيح إسهامات الجهات المحلية والرسمية في دعم التعليم العام في اليمن وكذلك الفجوة التمويلية للتعليم العام في اليمن، ثم تمّ تقديم توصيات و حلول مقترحة للوصول إلى تمويل كافٍ للتعليم العام في اليمن. وقد أوصت الورقة بعدد من التوصيات أبرزها: العمل على الغاء الديون الخارجية على الحكومة اليمنية لاسيما أنّ معظمها ديون متعددة الأطراف، لأجل تخفيف خدمة الدين وتعزيز قدرة الحكومة اليمنية على تخصيص المزيد من الموارد المالية لموازنة التعليم. والعمل على زيادة حجم المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب اليمني المخصصة لدعم قطاع التعليم بما يمكن من فتح المزيد من المدارس، وتحسين جودة التعليم وظروف الحياة التعليمية للطلاب والمدرسين. وضرورة اعطاء موازنة التعليم أهمية قصوى في الموازنة العامة، ورفع قيمة هذه الموازنة. وتشجيع ثقافة الوقف لدعم التعليم في اليمن، والاستفادة من ايرادات المؤسسات الإيرادية في وزارة التربية والتعليم مثل مطابع الكتاب المدرسي والوسائل والتقنيات والمدارس المركزية في ساحات المدن. وكذلك الاستفادة من التعليم الالكتروني ومنصات التعليم الرقمية.

المبحث الأول: الإطار العام للورقة

مقدمة

يُعد التعليم العام أحد القضـــايا الهامة في أي دولة، فهو يمثل الأســـاس لتنمية المجتمع وبناء الأجيال المستقبلية. وفي اليمن، شهدت السنوات الثماني الأخيرة تحديات كبيرة تؤثر على جودة وواقع التعليم العام.

وتعتبر اليمن واحدة من الدول التي تعاني من تداعيات الحروب والصــراعات المســلحة منذ ســنوات عديدة. ومن بين العديد من التحديات التي تواجهها البلاد، يأتي تأثير هذه الحروب والصــراعات على نظام التعليم في اليمن.

وقد حذرت منظمتي «يونسكو» و«يونيسيف» التابعتين للأمم المتحدة من تفاقم نسب الأمية في اليمن، وأعداد الأطفال المحرومين من حقوق التعليم؛ مؤكدة أن البلاد أمام مهدد شــديد الخطورة للمســتقبل، يضــرب عقول الأجيال القادمة، ويعيق التنمية لعقود أكثر، ومن منطلق أن قطاع التعليم كان في قلب القطاعات التي طالتها الآثار المدمرة للحرب الأهلية في اليمن خصوصاً في مراحله الأساسية.

وفي كتاب (مؤشرات التعليم في اليمن،2014) فقد بلغ عدد المباني المدرسية في العام 2014م الى 16578 مبنى مدرســـي منها 15933 مبنى قائماً و335 مبنى مؤقت. فيما بلغ عدد المعلمين المســـاهمين وغير المســـاهمين بجدول الحصـــص 230 ألف معلم ومعلمة عام 2014م. وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الأســاســي والثانوي 5874357 طالب وطالبة خلال عام 2014م.(رئاســة مجلس الوزراء، 2015م)

وتشـير التقارير الأممية عن وضـع التعليم في اليمن خلال الثلاثة الأعوام الأخيرة، إلى أن مؤشر التعليم أخذ اتجاها تنازلياً منذ العام 2014 كنتيجة حتمية للحروب والصـراعات المستمرة حتى وصـل إلى مسـتوى مقلق، فالقطاع الأكبر تضـررًا في البلاد خلف نسـبًا عالية من الأمية، بلغت في الأرياف نحو 70 %، مقابل40 % في المدن الحضـرية، وأدى إلى بلوغ عدد الطلاب المتسـربين من المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة نحو المليوني طالب، إضـــافة إلى 4 ملايين متضـــررين من الحرب، ليصـــبح العدد الإجمالي 6 ملايين طالب ما بين متســربين ومتضــررين، وبات التعليم حلمًا صـعب المنال داخل الأسـر اليمنية، مع الحرب التي أدت إلى إغلاق المدارس والمرافق التعليمية وندرة الكتب والأدوات المدرسـية، وأجبرت آلاف المعلمين على الانصـراف عن التعليم والبحث عن مصـادر أخرى للعيش إثر انقطاع الرواتب. (علي الجواد،2023).

مشكلة الورقة

يمكن صياغة مشكلة الورقة في السؤال التالي:

ما هي الحلول المقترحة للوصول إلى تمويل كافٍ للتعليم العام في اليمن؟

وينبثق منه أسئلة فرعية كما يلي:

1- ما واقع التعليم العام في اليمن؟

2- ماهي الفجوة التمويلية التعليم العام في اليمن؟

3- ما هي التصورات المقترحة للتمويل الكافي للتعليم العام في اليمن؟

أهمية الورقة:

هذه الورقة البحثية من أندر الأوراق البحثية المحلية في مجال التعرف على وقائع التعليم في اليمن وكذلك التعرف على الفجوة التمويلية للتعليم العام في اليمن، وهي بمثابة استجابة للتوجهات العالمية والمحلية التي تنادي بضرورة الاهتمام بقضية التعليم وجعلها من أولويات التنمية المستدامة كما جاء في ميثاق التنمية المستدامة 2015م حيث كان هدف التعليم هو الهدف الرابع.

وتكمن أهمية الورقة البحثية في الآتي:

1- مساعدة متخذي القرار في الحكومات اليمنية على اتخاذ القرارات السليمة وفقاً لمعطيات ونتائج الدراسة الحالية وأية دراسات أخرى في نفس المجال. وتزوّدهم برؤى وحلول مقترحة تسهم في تسهيل الحصول على تمويلات للتعليم من المانحين الخارجيين.

2- تسهم هذه الورقة البحثية في توضيح واقع التعليم في اليمن.

3- تقوم الورقة الحالية بالتعرف على مخصصات وموازنات التعليم العام بالاطلاع على التقارير الحكومية وتقارير المنظمات العاملة في التعليم في اليمن، ثمّ تحديد للفجوة التمويلية في الأنفاق عليه.

4- تقديم بدائل جديدة تساعد في تمويل التعليم العام في اليمن لتضييق وردم الفجوة التمويلية.

أهداف الورقة:

تهدف الورقة إلى:

1- التعرف على وقائع التعليم العام في اليمن.

2- تقديم حلول ومقترحات عملية تساهم في تمويل التعليم العام؛ لتغطية وسدّ الفجوة التمويلية في الإنفاق على التعليم العام في اليمن.

المبحث الثاني: وقائع التعليم في اليمن

1 – واقع التعليم في اليمن:

يمكن النظر الى واقع التعليم في اليمن من عدة أوجه كما يلي:

- **نقص التمويل:**

يُعد نقص التمويل واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه النظام التعليمي في اليمن. حيث تتسبب الصراعات المستمرة والاضطرابات السياسية في تخصيص موارد محدودة للتعليم، مما يؤثر على القدرة على توفير بنية تحتية جيدة وبرامج تعليمية ذات جودة عالية.

وبحسب بحسب تقرير خدمات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن فان التمويل المطلوب للتعليم في اليمن خلال عام 2022م بلغ كما يلي في الجدول التالي:

التمويل المطلوب	التمويل الفعلي	نسبة التمويل
$278,900,000	**$26,672,956**	**9.60%**

وكما ورد في تقرير كتلة التعليم في اليمن للفترة من يناير إلى فبراير 2022م أنه قد تم الوصول إلى أكثر من ثلاثة مليون مستهدف من أصل أكثر من خمسة مليون مستهدف في قطاع دعم التعليم في اليمن. وذلك بالتعاون مع 80 شريك فعّال في العملية. وبلغ التمويل المطلوب للفترة المذكورة 275.7 مليون دولار، فيما تم الحصول على 21.7 مليون دولار فقط، أي ما نسبته 8 في المائة من التمويل المطلوب لتحقيق الأهداف.(خطة الاستجابة للتنمية الإنسانية في اليمن 2023)

- **نقص المدارس والمرافق التعليمية والموارد:**

تعاني اليمن منذ سنوات من الصراع الداخلي والأزمة الإنسانية، مما أدى إلى تفاقم مشكلات التعليم في البلاد. أحد أبرز هذه المشكلات هو نقص المدارس والمرافق التعليمية، مما يؤثر سلبًا على فرص التعليم وتطور المجتمع. وتعاني اليمن من نقص كبير في عدد المدارس والمرافق التعليمية؛ حيث يؤدي هذا النقص إلى ازدحام الفصول الدراسية وتردي الظروف التعليمية، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم وفرص الوصول إلى التعليم للطلاب. وذكر (الريمي والخطيب 2021). في بحث عن الفاقد التعليمي في اليمن أنه تم تدمير أكثر من 2500 مدرسة بشكل كلي او جزئي. وكذلك تم تحويل 1000 مدرسة إلى مقرات لإيواء النازحين، وهذا تسبب في خروجها عن الجاهزية وتوقف التعليم فيها.

وتواجه المدارس في اليمن نقصًا حادًا في الموارد التعليمية الأساسية. وفقًا لتقرير اليونيسف، يتمتع نحو 1 من كل 4 مدارس في اليمن ببيئة تعليمية غير مناسبة، حيث يفتقر العديد منها إلى الفصول الدراسية والمكتبات والمختبرات والمرافق الأساسية الأخرى. هذا يؤثر سلبًا على تجربة التعلم وجودة التعليم المقدم.

- **تأثير الصراعات والاضطرابات:**

يعاني النظام التعليمي في اليمن من تأثيرات سلبية بسبب الصراعات المستمرة والاضطرابات الأمنية؛ حيث يتعرض الطلاب والمعلمون لخطر العنف والانتهاكات، ويتم تدمير المدارس والمرافق التعليمية بشكل متكرر. وفي ضوء الحرب الدائرة في اليمن منذ سنوات، تعرضت المدارس والمعلمين للخسائر وتدمير البنى التحتية التعليمية. وفقًا لتقرير اليونيسكو لعام 2021، أغلقت أكثر من 2,500 مدرسة في اليمن وتأثر 4.5 مليون طالب بسبب النزاعات والاضطرابات. هذا يزيد من تحديات توفير التعليم العام في البلاد.

- **نقص التدريب والتأهيل للمعلمين:**

ويعتبر التدريب والتأهيل السليم للمعلمين أحد العوامل الأساسية لتحسين نوعية التعليم وتعزيز تطور القدرات التعليمية في أي بلد. وفي اليمن يعاني النظام التعليمي من نقص حاد في التدريب والتأهيل للمعلمين. في هذه المقالة، سنستكشف تحديات نقص التدريب والتأهيل للمعلمين في اليمن وأهمية تطوير هذا المجال لتحقيق تحسين مستدام في التعليم. وذلك يؤثر على جودة التعليم والقدرة على توفير تجارب تعليمية فعّالة وملائمة لاحتياجات الطلاب. ناهيك عن عدم استلام معظم العاملين في التربية والتعليم رواتبهم بشكل منتظم منذ سبع سنوات، وبلغت نسبة الذين لم يستلموا رواتبهم بشكل منتظم من العاملين في التربية والتعليم 64% من العدد الكلي. وهذا أدى بشكل مباشر إلى تراجع واضح في أدوار المعلمين في التعليم والتدريس.

ومن التحديات الأساسية في نقص التدريب والتأهيل للمعلمين في اليمن:

- ✓ قلة الفرص التدريبية: يعاني المعلمون في اليمن من نقص الفرص التدريبية المتاحة لهم. قلة الموارد المالية والبنية التحتية غير الملائمة تجعل من الصعب توفير البرامج التدريبية اللازمة لتطوير مهارات المعلمين وتحسين أساليب التدريس.
- ✓ ضعف البرامج التعليمية: يعاني نظام التعليم في اليمن من ضعف البرامج التعليمية التي تغطي مجالات متنوعة مثل تقنيات التدريس الحديثة، وتعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعلم النشط والتقييم الشامل. هذا النقص يؤثر سلبًا على تطوير المعلمين وقدرتهم على تلبية احتياجات الطلاب المتنوعة.

- ✓ نقص المعلومات والخبرات: يعاني المعلمون في اليمن من نقص الوصـــول إلى المعلومات والخبرات التعليمية الحديثة. قد يفتقرون للتحديث المهني والمعرفة بأحدث الأبحاث والأدوات التعليمية، مما يؤثر على جودة التدريس والتعلم في الفصول الدراسية.

غياب المنهج الدراسي:

حيث بلغ عجز الكتاب المدرسي ما نسبته 88.2% وهذا مؤشر خطير للغاية فمن بين عشرة طلاب لم يتسلم المنهج الدراسي الا طالب واحد فقط.

- **انقطاع الكهرباء والبنية التحتية الضعيفة:**

يتعرض النظام التعليمي في اليمن للتحديات البنية مثل انقطاع الكهرباء وضعف البنية التحتية. فتعتبر هذه المشكلات عوائق كبيرة أمام توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفصول الدراسية وتقديم تعليم حديث ومبتكر.

- **نسبة التسرب المدرسي:**

يُعَدُّ التسـرب المدرسـي للطلاب من التحديات الكبيرة التي تواجه النظام التعليمي في اليمن. فالتسـرب المدرسي يشير إلى حدوث انقطاع أو ترك الطلاب للتعليم قبل اكتمال مراحلهم الدراسية.

وتعاني اليمن من نسـبة عالية من التسـرب المدرسـي، حيث يترك العديد من الطلاب التعليم في وقت مبكر بسـبب الفقر بسـبب الآثار الاقتصـادية للصـراع والحرب المسـتمرة التي أفقرت كثير من الناس. وجعلتهم في حاجة إلى العمل؛ وبسبب تلك الظروف وكذلك خروج أكثر من 3500 مدرسة عن العمل جراء التدمير أو إيواء النازحين، فقد أصـــبح أكثر من مليوني طالب يمني خارج العملية التعليمية. يعاني التعليم العام في اليمن من مشكلة التسرب المدرسي، حيث يترك العديد من الطلاب التعليم قبل

اكتمال مراحلهم الدراسـية. وفقًا للتقارير، يبلغ معدل التسـرب المدرسـي في المراحل الابتدائية حوالي 19%، بينما يرتفع إلى حوالي 37% في المراحل الثانوية. هذا التسـرب المدرسـي يتسـبب في تفاقم مشكلة الأمية وتقليل فرص التنمية الشخصية والمهنية للشباب في اليمن.

- نسبة الوصول إلى التعليم:

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الوصول إلى التعليم في اليمن تعاني من قلة الانتشار والتحسين. وفقًا لتقرير اليونيسف لعام 2020، يبلغ معدل الوصول إلى التعليم الابتدائي في اليمن حوالي 66% للذكور و59% للإناث. ومع تقدم المستويات التعليمية، تنخفض هذه النسب بشكل كبير، حيث يبلغ معدل الوصول إلى التعليم الثانوي حوالي 34% للذكور و27% للإناث.

السياسة المحلية والخطة المحلية لدعم التعليم في اليمن

لا توجد موازنة او ميزانية محددة لقطاع التعليم في حكومة صـــنعاء وتكتفي ببعض النفقات التشغيلية للكوادر الإدارية مثل توفير رسوم مواصلات أو بدل اعمال أضافية فقط وقد أنشأت صندوق دعم التعليم بغرض اسـتمرار العملية التعليمية في ظل المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد من الحرب والصـراعات المسـتمرة. لكن حدثت بعض الاختلالات في عمل الصـندوق مثل الصـرف خارج إطار أغراض الصـندوق التي أنشـئ من أجلها، ومنها طباعة الكتاب المدرسـي الذي تتحمله وزارة المالية. (المركز الوطني للمعلومات،2023).

كما اعلنت وزارة التربية التعليم في صنعاء عن عزمها على طباعة 50% من الاحتياج الفعلي للكتاب المدرســـي في المدارس الحكومية، وكذلك عزمها على دفع حافز مالي لطواقم مختلف المدارس الحكومية خلال عام 2023م (وزارة التربية والتعليم، 2023).

، ولكن للأسف لم يتم تحقيق ذلك.

بينما أطلقت حكومة عدن موازنتها السنوية وحصل التعليم فيها على نسبة 14%من النفقة الإجمالية إلا ان الموازنة العامة نفسها مُررت بعجز بلغ نحو 40%. وهذا يخلق تحديات كثيرة ستحدّ من وفاء الحكومة بالتزاماتها نحو جميع القطاعات بما فيها قطاع التربية والتعليم. وتقتصر النفقة في التعليم على الكلفة التشغيلية شاملة الرواتب والمستلزمات الأساسية كتوفير الكتاب المدرسي ورسوم الخدمات مثل المحروقات للمواصلات وغيرها. ولا توجد ضمن بنود النفقة على التعليم أية استثمارات مستقبلية في التعليم مثل بناء المدراس وتأثيثها وكذلك المرافق التعليمية والمعامل والتدريب للمعلمين وغيرها من النفقات الاستثمارية التي تعود على التعليم بفائدة متوقعة على المدى القريب وتسهم في انقاذ التعليم في البلد.

كما تقوم حكومة عدن بمحاولة جلب تمويل كافي للتعليم في اليمن من خلال دعوة الأمم المتحدة دعم جودة التعليم وتدريب المعلمين والحوافز والبدلات وتوفير المواد التعليمية والطرق التعليمية البديلة وتوفير دعم لمكون الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للطلاب، مع الاهتمام بتعزيز النظام التعليمي ودعم نظم وإدارة المعلومات في وزارة التربية والتعليم. وفي المقابل تبذل حكومة صنعاء جهوداً لمحاولة تسهيل دعم تمويل التعليم في اليمن في المناطق التي تقع تحت نفوذها، من قبل المنظمات الداعمة مثل اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة وغيرها من الجهات الداعمة والمانحة.

مما سبق يتضح تراجع واضح في دعم التعليم وتمويله من قبل حكومة صنعاء وكذلك ضعف الالتزام الكامل بدعم التعليم من قبل حكومة عدن، وهذا يعبّر عن الحاجة الى الوعي بالمرحلة والمتغيرات بما يجعل القائمين على العملية التعليمية في الحكومتين (صنعاء وعدن) الوقوف عند مسؤولياتهم الوطنية تجاه مستقبل أكثر من 8 ملايين طفل يمني يُرى ان مستقبل تعليمهم مجهولاً ولا

يبشّـر بمسـتقبل مشـرق لهم ولليمن أجمع؛ فهم الامتداد الفعلي للبلد. وهم أكثر المتضـررين من انهيار التعليم في اليمن.

حجم الانفاق على التعليم العام في اليمن من إجمالي النفقات العامة للدولة.

نظراً لغياب أي موازنة لليمن منذ عام 2014م وخاصة في حكومة صنعاء. فقد تم الاعتماد على آخر ميزانية للتعليم في اليمن وفق آخر موازنة عامة لليمن. والتي كانت في عام 2014م.

ويمكن إيجاز ميزانية التعليم العام شاملة نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام لعام 2014م في النقاط التالية (رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سابق)

- حاز التعليم العام على 14.93 % من إجمالي النفقات العامة للدولة خلال عام 2014م.
- بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي على التعليم العام 374.2 مليار ريال عام 2014م. شـــكّلت ما نسبته 12.98% من إجمالي الإنفاق العام للدولة. ومن خلال احتساب سعر الصرف للدولار في عام 2014 بقيمة 214 ريال للدولار الواحد فقد بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي على التعليم العام 17485600000 دولار. (مليار وســـبعمائة وثمانية واربعون مليون وســـتمائة الف دولار).
- بلغت حجم النفقات الجارية والتشـــغيلية على التعليم العام ما نســـبته 89.15% من نســـبة الانفاق على التعليم العام. بينما بلغت النفقات الاســـتثمارية ما نســـبة 10.85% من إجمال الانفاق على التعليم العام.

الخطة الدولية والسياسة الدولية في تمويل التعليم في اليمن.

التعليم هو حق أساسي للأطفال والشباب في اليمن، ويتطلب مواصلة الجهود المشتركة من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمانحين لدعم التعليم في اليمن وتحسين الفرص التعليمية للأطفال والشباب في البلاد.

وتواجه اليمن تحديات كبيرة في قطاع التعليم، وتحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لتحسين الوضع التعليمي في البلاد. وهناك بعض الجهود التي يمكن أن يبذلها المجتمع الدولي لدعم التعليم في اليمن:

تسعى مجموعة التعليم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، إلى إعداد خطة لتطوير التعليم في اليمن خلال الفترة من (2024–2030)، إلا أنها تفتقد المعلومات الدقيقة حول احتياجات التعليم وواقعه في اليمن، لذلك ستلجأ إلى تنفيذ مسح تربوي شامل للفترة من (2024–2025). حسب بيان لها بعد اجتماع بالعاصمة المصرية القاهرة، بحضور نائب وزير التربية والتعليم في الحكومة اليمنية، والشراكة العالمية للتعليم والبنك الدولي، واليونسكو ومنظمات اليونيسف ورعاية الأطفال والوكالة الأميركية للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومعهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي في باريس والصندوق الاجتماعي للتنمية وممثلين عن الائتلاف اليمني للتعليم للجميع. وقبل ذلك تعهدت اليونسكو بدعم وزارة التربية والتعليم لتنفيذ مشروع إعداد ميثاق الشراكة لدعم التعليم في اليمن. (اليونيسكو،2022).

كما أطلق البنك الدولي في بداية عام 2023م مشروعاً لاستعادة التعليم في اليمن، يستهدف تسهيل عودة الأطفال إلى مدارسهم، من خلال تقديم الحوافز للمعلمين، والوجبات الغذائية للأطفال، وتجهيز وتأهيل أكثر من ألف مدرسة في مختلف محافظات البلاد، مؤكداً وجود أكثر من مليوني طفل خارج المدارس. (البنك الدولي، 2023).

حيث يهدف المشروع إلى تحسين الوصول إلى المدارس والتعلم لـــ 580,000 طفل في أكثر من 1,000 مدرســـة في جميع أنحاء اليمن من أجل تحقيق تأثير إيجابي مســـتدام ودائم على التعليم ورأس المال البشري في اليمن. (اليونيسيف، مشروع استعادة التعليم والتعلم، 2022م)

وتســـعى بعض المنظمات المحلية والدولية إلى محاولة دعم التعليم في اليمن إلا انها تفتقد الرؤية الواضـــحة لذلك بســـبب غياب نظام معلومات للتعليم دقيق وواقعي يعبّر عن واقع التعليم في اليمن، إضـــافة الى بعض تقاطعات المصـــالح مع الحكومات من حيث الأولوية في التنفيذ والتوزيع للمناطق المســـتحقة للتدخلات العاجلة، لذلك غالباً ما تتراجع تلك المنظمات عن التدخلات في مجال التعليم.

ومن أهم الجهود التي يمكن أن يبذلها المجتمع الدولي لدعم التعليم في اليمن:

1) زيادة التمويل: يجب على المانحين الدوليين زيادة التمويل المخصـــص للتعليم في اليمن، وتوجيه المزيد من الموارد المالية لتحســـين البنية التحتية التعليمية وتوفير المواد الدراســـية والتكنولوجيا التعليمية.

2) توفير الدعم الفني: يمكن للمجتمع الدولي تقديم الدعم الفني والخبرات في مجال تحسين نظام التعليم في اليمن، مثل تدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراســـية وتقديم الاســـتشـــارات في مجال إدارة التعليم.

3) إنشاء برامج تعليمية بديلة: يمكن للمنظمات الدولية والمجتمع الدولي تنفيذ برامج تعليمية بديلة في المناطق المتضـــررة من النزاعات، مثل المدارس المؤقتة والتعليم عن بُعد، لتوفير فرص التعليم للأطفال الذين لا يستطيعون الوصول إلى المدارس التقليدية.

4) تعزيز التعاون الإقليمي: يمكن للمجتمع الدولي تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التعليم، من خلال تبادل الخبرات والموارد والممارسات الجيدة مع الدول الأخرى في المنطقة، وذلك لتعزيز جودة التعليم وتحقيق تنمية مستدامة في اليمن.

5) تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم: يجب أن يكون التركيز على تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم، من خلال توفير فرص تعليمية متساوية للفتيات، وتشجيع المجتمع الدولي على دعم برامج تعليم الفتيات وتخفيض معدلات التسرب المدرسي بينهن.

6) التركيز على التعليم في حالات الطوارئ: ينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتمامًا خاصًا لتوفير التعليم في حالات الطوارئ والنزاعات، وذلك من خلال توفير المدارس المؤقتة والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين تأثرت حياتهم بالأزمات.

الاحتياج التمويلي للتعليم العام في اليمن.

لا تتوفر إحصائية واضحة عن كمّ الاحتياج الفعلي لتمويل التعليم في اليمن لأنه لا تتوفر بيانات واضحة حول ذلك وتحتاج الى خبراء محليين ودوليين لتقدير كمّ الاحتياج الفعلي بعد عمل مسح تربوي شامل لكل مقومات ومتطلبات التعليم في اليمن من مدارس ومرافق ورواتب ونفقة تطويرية وغيرها ولكن يمكن إجمالاً التأكيد على أن التعليم في اليمن بحاجة عاجلة إلى إعادة بناء المدارس المدمّرة كلياً وترميم المدمّرة جزئياً، وإلى اخلاء المدارس من بعض النازحين الذين لجأوا اليها جراء الحرب والصراعات الاهلية. وكذلك ترميم المرفقات التعليمية والمعامل وغيرها. كما تحتاج الى طباعة الكتاب المدرسي لكل الطلبة في كل المراحل الدراسية. وتوفير الوسائل التعليمية ومعامل الحاسوب والعلوم وتجهيزات مكتبية وإدارية متعددة ومتنوعة. وتحتاج الى توفير وصول آمن للطلبة الى المدارس ودعم وتشجيع ارسال الفتيات الى المدارس. وإلى ضرورة إعادة سنّ قوانين وتشريعات تجّرم المساس

والإضـــرار بالتعليم بشـــكل عام من أي جهة أو طرف ما. وتوفير النفقات التشـــغيلية بما فيها رواتب العاملين في التربية والتعليم.

ويمكن تحديد الاحتياج الفعلي الحالي للتعليم العام في اليمن وفقاً للإنفاق على التعليم في عام 2014م.

فيحتاج التعليم العام في اليمن الى تمويل بمبلغ 374.2 مليار ريال يمني. ومن خلال احتساب سعر الصـــــرف للدولار في عام 2023م، بقيمة 525 ريال للدولار الواحد يكون الاحتياج الفعلي هو 712760000 دولار.(سبعمائة واثنا عشر مليون وسبعمائة وستون الف دولار).

تُضاف الى ذلك نفقات إعادة بناء المدارس المدمّرة والمرافق التعليمية وكذلك إضافة نفقات التحاق الطلاب الجدد خلال الفترة 2014 –2023م ولا تتوفر بيانات حالية عن عدد الطلبة الملتحقين خلال هذه الفترة ناهيك عن وجود تسرّب للطلبة نتيجة لعوامل الصراع والحرب المستمرة.

تبقى أرقام الانفاق على التعليم السابق ذكرها تقديرية تقريبية ويمكن استخدامها كبيانات أولية ليست دقيقة جداً.

الفجوة التمويلية للتعليم في اليمن.

يزيد نقص التمويل من الفجوات التعليمية بين المناطق الغنية والفقيرة، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة. فالطلاب الذين يعيشون في المناطق النائية أو الفقيرة يواجهون صعوبات في الوصول إلى التعليم عالي الجودة، مما يؤدي إلى تعزيز التفاوت والعدالة التعليمية.

مما سبق يتضح ان التعليم في اليمن على وشك الانهيار لولا التدخلات التي تقوم بها بعض المنظمات والجهات المانحة ودعم الحكومة اليمنية في عدن للمناطق التعليمية التي تحت نفوذها وتشرف عليها وذلك يسهم في المحافظة على التعليم من السقوط والإغلاق الكامل.

الفجوة التمويلية لا يمكن تقديرها بأرقام دقيقة واضحة نظراً لغياب الموازنة العامة في حكومة صنعاء ونظراً لعدم توفر بيانات دقيقة عن الاحتياج الفعلي للتعليم العام في اليمن، ولكن يمكن احتساب تقديرات أولية وفق احصائيات واقع التعليم في اليمن المتمثلة في عدد المدارس المفترض تشغيلها والكتب المنهجية ورواتب العاملين في التعليم والكلفة التشغيلية بشكل عام. ويمكن احتساب الفجوة التمويلية التقريبية من خلال الفرق بين النفقة على التعليم وبين الاحتياج الفعلي مضافاً اليها كلفة إعادة اعمار المدارس ومرفقاتها وكلفة إعادة تدريب وتأهيل العاملين في التعليم وكلفة تقديرية لعدد الزيادة في الطلاب الملتحقين سنوياً منذ عام 2014م.

ويمكن الاعتماد على آخر موازنة موحدة لليمن والتي كانت لعام 2014، حيث كانت النفقة على التعليم بمبلغ 374.2 مليار ريال يمني. ومن خلال احتساب سعر الصرف للدولار في عام 2023م بقيمة 525 ريال للدولار الواحد يكون الاحتياج الفعلي هو 712760000 دولار.(سبعمائة واثنا عشر مليون وسبعمائة وستون الف دولار). بينما الاحتياج الفعلي للإنفاق على التعليم في اليمن بشكل عام يتجاوز 1748560000 دولار. (مليار وسبعمائة وثمانية واربعون مليون وستمائة الف دولار). هذا بعد احتساب فارق سعر الريال اليمني مقابل الدولار لعامي 2014 و2023م.

الفجوة التمويلية تتمثل في الفرق بين مبلغ الانفاق على التعليم العام المعتمد في موازنة الدولة وبين الاحتياج الفعلي للإنفاق على التعليم العام. فيصـبح المبلغ المطلوب توفيره لسـد الفجوة التمويلية في تمويل التعليم العام هو (1035800000) **مليار وخمسـة وثلاثون مليون وثمانمائة الف دولار**. إضافة إلى كلفة الزيادة في الالتحاق السنوي للطلبة منذ عام 2014م والكلفة التشغيلية والتطويرية.

جدول (1) يوضح الفجوة التمويلية في الإنفاق على التعليم.

السنة المالية / **البيان**	**2014**	**2023**
المنفق على التعليم العام	**1748560000** دولار	**712760000** دولار
نسبة الفجوة التمويلية% في الإنفاق على التعليم العام. بين عامي 2014 و 2023م	**% 59.23**	
قيمة الفجوة التمويلية للتعليم العام.	**-1035800000 دولار**	

وتجدر الإشـارة إلى أنّ هذه إحصـاءات تقريبية تقديرية فقط ولا يمكن الاعتماد عليها بشـكل كامل في تحديد الفجوة التمويلية وينبغي تحديد الفجوة التمويلية بعد تنفيذ مسـح تربوي شـامل بحيث تكون الأرقام والاحصائيات معبّرة عن الواقع فعلياً.

المبحث الثالث

الحلول المقترحة لسدّ الفجوة التمويلية للتعليم في اليمن

يحوي التصـوّر مجموعة من الاقتراحات التي سـتسـهم في بدائل تغطية الفجوة التمويلية للإنفاق على التعليم العام في اليمن.

أ. مقدمة

إنّ أية بدائل لتغطية ومواجهة الفجوة التمويلية الحالية في الإنفاق على التعليم العام في اليمن يجب أن تنطلق من مبدأ مجانية التعليم بحســب ما تدعو اليه المنظمات الدولية المهتمة بالتعليم مثل اليونسكو واليونيسف، وكذلك بحسب مخرجات الاتفاقات الدولية حول التعليم، ولن تكون هناك استدامة للموارد المختلفة في أي دولة ما لم تعطي التعليم أولوية في الإنفاق والاســتثمار ومن تلك الاتفاقات اتفاق التنمية المســتدامة الذي وضــع التعليم في الهدف الرابع من أهداف التنمية المســتدامة (أمل الحربي،2017).

ومن ذلك فإن الحكومات هي من تتحمل الإنفاق على التعليم العام؛ حيث ينبغي أن تُموّل الأنشــطة التعليمية من ميزانية الدولة. وغالباً ما تكون الحكومات عاجزة عن تمويل كل خدمات وأنشــطة ومتطلبات التعليم العام، ومنها الحكومة اليمنية وخاصة أن اليمن تمرّ بظروف الصراع والانقسام وكل ذلك تسبب ذلك في ظهور فجوات تمويلية في الإنفاق على التعليم العام في اليمن.

ب. توصـــيات واقتراحات كبدائل لمواجهة الفجوة التمويلية في الإنفاق على التعليم العام في اليمن.

وتتمثل فيما يلي:

1- رفع كفاءة الإنفاق الفعلي على التعليم العام في اليمن من قبل الحكومات اليمنية نفسها.

في معظم دول العالم عادة ما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة تخفيض النفقات أو زيادة الإيرادات أو بواسطة اقتراض محلي أو خارجي، ونقدّم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات اللازمة لمواجهة الفجوة التمويلية كما يلي:

- استحداث برامج تدريبية للقيادات التعليمية ومتخذي القرار في وزارة التربية والتعليم على الطرق المثلى لإعداد موازنة تعليمية تتلاءم مع المعايير العالمية ومع الوضع الخاص بالبلد.
- استقدام خبراء ومستشارون من خارج الوزارة في مجال وضع وإعداد موازنة التعليم العام.
- اعتماد آلية محددة ومقننة لاستمرار التقشف في النفقات، ولا سيما نفقات الوزارات الإيرادية.
- تخصيص نسبة سنوية شبه ثابته من موازنة الدولة لتمويل التعليم العام مع إمكانية تزايدها سنوياً بالتناسب مع زيادة عدد الملتحقين سنوياً من الطلبة. ونقترح أن تكون هذه النسبة من حجم الإنفاق الكلي.
- عمل خطة استثمارية لأصول وممتلكات وزارة التربية والتعليم وفق قانون ينظم عمل هذه الاستثمارات، وتحويل العوائد لدعم تمويل التعليم العام.

2- حشد جهود الداعمين والمانحين الخارجيين في تمويل التعليم العام في اليمن من خلال:

- عمل مسح تربوي واقعي يتسم بالشفافية والوضوح لواقع التعليم في كل أنحاء اليمن.
- توحيد جهود كل المنظمات العاملة والداعمة للتعليم في اليمن من خلال خطة عمل واضحة يتم توزيع مشاريعها على تلك المنظمات بحسب تلك الخطة وبتنسيق عالي فيما بينها وبين

الحكومتين صنعاء وعدن. مالم ستبقى تلك الجهود مبعثرة ولا تؤتي ثمارها في استعادة التعليم في اليمن.

3- العمل على اشراك القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في اليمن. من خلال:

- دعوة أولياء الأمور الميسورين لدعم المدارس وتمويل بعض الأنشطة التعليمية.
- إقامة حملة سنوية لتحفيز التجار والمنظمات القريبة من المدارس لدعمها كلاً وفق قدرته وإمكاناته.
- بث روح المنافسة بين رجال الأعمال، ممن يزخر بهم المجتمع اليمني.
- انشاء صندوق لدعم التعليم العام من قبل اليمنيين المغتربين وهم كُثر. وتتولى ذلك منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتعليم وتشرف عليها لجنة من وزارة التربية والتعليم وتنسيق مسبق مع وزارة المالية.
- تفعيل دور التمويل الذاتي من المدارس نفسها (المدارس المنتجة) مع الحفاظ على مجانية التعليم كمبدأ غير قابل للمساس به. ويتمّ ذلك من خلال تأجير أية مساحات تتبع المدارس لمحلات تجارية وخدمية وتخصيص العائد للمدرسة. واستضافة المعارض والفعاليات في حوش وقاعات المدارس بمقابل محدد. وزراعة شتلات في فناء المدارس وبيعها للمواطنين وبمبالغ مناسبة.
- إعادة النظر في بعض اللوائح المدرسية، خاصة التي تعطي الطالب فرصة لتكرار السنوات الدراسية عند رسوبه، وهذا يمثل هدرا تعليميا مكلفا على المدارس.

التوصيات

من خلال ما تم عرضـــه في الورقة الحالية من واقع التعليم الحالي في اليمن والخطط والتدخلات المحلية والخارجية لتمويل التعليم في اليمن والفجوة التمويلية الحاصـــلة تمويل التعليم العام **فإنّ هذه الورقة توصي بالآتي:**

- الغاء الديون الخارجية على الحكومة اليمنية لاســيما معظمها ديون متعددة الاطراف من أجل تخفيف خدمة الدين وتعزيز قدرة الحكومة اليمنية على تخصـــيص المزيد من الموارد المالية لموازنة التعليم.

- زيادة حجم المنح والمساعدات الدولية المقدمة للشعب اليمني المخصصة لدعم قطاع التعليم بما يمكن من فتح المزيد من المدارس، وتحســـين جودة التعليم وظروف الحياة التعليمية للطلاب والمدرسين.

- ضرورة اعطاء موازنة التعليم أهمية قصوى في الموازنة العامة، ورفع قيمة هذه الموازنة خاصة الدعم المقدم للجامعات والتعليم الجامعي.

- تشجيع ثقافة الوقف لدعم التعليم في اليمن، حيث يساهم الوقف بنسب مهمة في تمويل التعليم العام خاصــةً في الدول الصــاعدة مثل تركيا، وضــمن مفهوم تحمل جزء من تكاليف التعليم العام وليس كمصدر إيرادات إضافي.

- تشــجيع مؤســسـات وشـركات القطاع الخاص من خلال مفهوم المسـؤولية الاجتماعية على تخصيص نسب من حجم الارباح السنوية له توجه لدعم قطاع التعليم، وتقديم المنح الدراسية خاصة للطلاب المحتاجين، من أجل ضمان وتوفير التعليم العام للجميع.

- الاســـتفادة من ايرادات المؤســـســـات الإيرادية في وزارة التربية والتعليم مثل مطابع الكتاب المدرسي والوسائل والتقنيات والمدارس المركزية في ساحات المدن.

- الاستفادة الحقيقية من صندوق دعم التعليم.
- الاستفادة من التعليم الالكتروني ومنصات التعليم الرقمية.

قائمة المراجع:

1- رئاسة الوزراء – المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2015). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة.

2- علي الجواد، مقالة إلى أين وصل وضع التعليم في اليمن. تاريخ الاسترجاع، في 9يناير ، 2023 من الرابط: https://rcssegypt.com/13098

3- المركز الوطني للمعلومات،(2023). صندوق دعم المعلم والتعليم، تاريخ الاسترجاع: 19 مارس، 2023م، من الرابط: https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=75706

4- خطة الاستجابة للتنمية الإنسانية في اليمن تاريخ الاسترجاع: 2023من الرابط:https://fts.unocha.org/plans/1116/summary

5- وزارة التربية والتعليم، كلمة وزير التربية والتعليم اليمني- صنعاء بتاريخ، 18 يوليو، 2023م https://yemengd.net/2455/

6- اليونيسكو، منظمة اليونسكو تقر إطلاق خطة لتطوير التعليم في اليمن. تاريخ الاسترجاع: 2 أكتوبر، 2022م، من الرابط: https://yemenfreedom.net/view/1824

7- البنك الدولي، موقع الواقع الجديد، البنك الدولي يمول إعادة تجهيز ألف مدرسة في مختلف محافظات البلاد، تاريخ الاسترجاع: 5 فبراير، 2023م.من الرابط: https://alwaqaaljadeed.com/archives/125098

8- (اليونيسيف مشروع استعادة التعليم والتعلم، 2022م) https://www.unicef.org/yemen/ar/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%91%D9%85

9- يوسف الريمي وخليل الخطيب. تأثيرات جائحتي الحرب وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن، بحث مقدم الى **المؤتمر الدولي الافتراضي بعنوان(الفَاقِدُ التَّعلِيميّ التَّعلُمي بين جَائِحتَيّ الصراع وكُورُونا (الواقِعُ والتَّحدِياتُ والحُلولُ)**، سبتمبر، 2021م.

10- أمل الحربي،(2017). تمويل التعليم في المملكة العربية الســـــعودية: تحديات وبدائل. **مجلة العلوم التربوية**،2-1، 58-87

ycea
الإئتلاف اليمني للتعليم للجميع
Yemeni Coalition for Education for All